حزب بناء السودان
BINAA SUDAN PARTY
حكومة الظل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

# موازنة الدولة للعام ٢٠٢١

(ملخص تقديري)

# مقدمة

حزب بناء السودان عبر حكومة ظله وتحديداً وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي يتقدم لكل المواطنين السودانيين كما دأب بملخص مشروع موازنة الحكومة القومية للعام ٢٠٢١م، ونحن في خواتيم العام ٢٠٢٠م فإن كان ثمة درس نتعلمه من هذا العام فهو أن نزاهة الأفراد أو فسادهم ليس هو مربط فرس سوء الأوضاع المعيشية وتبديد موارد البلاد، بل سوء الإدارة هو ربما السبب الأوحد لكل ما عاناه ويعانيه السودانيون والسودانيات، وسوء الإدارة الحكومية في السودان دوما يبدأ عند نقطة واحدة وهي أن المنصرفات الحكومية أعلى من مواردها، وهو ما يسمى اصطلاحاً بعجز الموازنة، ثم يتفاقم سوء الإدارة عند محاولات حل مشكلة عجز الموازنة، فالطريق الذي اتبعته حكومة الفترة الانتقالية هو نفسه الطريق الذي اتبعته حكومة النظام البائد في سنواتها الأخيرة، وهي محاولة سد هذا العجز عبر طباعة المزيد من العملة وهو الأمر الذي ينعكس مباشرة على حياة الناس الاقتصادية قبل أن تظهر آثاره على الحكومة نفسها، فطباعة العملة وهو وإن كان إجراء يمكن اللجوء اليه في بعض الحالات الخاصة بدون حساب لما صاحب الاقتصاد من نمو هو السبب الوحيد في زيادة التضخم مئات المرات خلال السنين الخمسة الماضية.

لذلك ومنذ الموازنة الفائتة لحكومة الظل بحزب بناء السودان، فقد وضعنا نصب أعيننا أمراً واحداً، وهو تقليل العجز لأقل ما يمكن، وقد بلغ عجز موازنة ٢٠٢١م لحكومة الظل ٣,٧٪ من الناتج الإجمالي المحلي، وتظل أيضا نسبة مرتفعة ولكن الأمر الذي يجب التشديد عليه أنه لن تتم تغطية هذا العجز بالمزيد من طباعة العملة مهما دعت الظروف، فالبدائل مثل الاستدانة من غير البنك المركزي أو بيع أصول حكومية هي إجراءات أخفّ ضررا ولا تسبب المزيد من التضخم، ونرجو أن تكون هذه هي أيضا أوليات نظرائنا في الحكومة الانتقالية.

# مرجعيات موازنة ٢٠٢١

- الرؤية الوطنية المطروحة من حزب بناء السودان.
- الاستراتيجيات المطروحة من مجلس وزراء حكومة الظل بحزب بناء السودان.
- استراتيجية وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بحكومة الظل بحزب بناء السودان.

# ملامح موازنة حكومة الظل
# بحزب بناء السودان

# خفض المنصرفات الحكومية بنسبة ٣٠٪ عبر:

١. خفض المنصرفات الحكومية بنسبة ٣٠٪ عبر:

٢. إزالة الدعم الحكومي عن الوقود بشكل كامل.

٣. رفع تعرفة الكهرباء (كيلو وات ساعة) للقطاع السكني الى ١,٦ جنيه للفئة الأولى من ٠-٢٠٠ كيلو وات ساعة، ثم ١٥ جنيه للفئة الثانية ٢٠١-٤٠٠ كيلو وات ساعة، ثم ٤٧ جنيه للفئة الثالثة من ٤٠١ – ٦٠٠ كيلو وات ساعة، أما الفئة الرابعة ٦٠١ كيلو وات فما فوق، فيكون سعر الكيلو وات ساعة ٧٠ جنيه. اعتماد سعر موحد للقطاع الصناعي والقطاع الزراعي بسعر ٦٠ جنيه للكيلووات ساعة.

٤. التخلص من كل المؤسسات والشركات الحكومية التي سجلت خسائر مالية خلال السنوات الثلاث الماضية، ويكون التخلص منها عبر تحويلها لشركات مساهمة عامة أو إيجارها للقطاع الخاص بما في ذلك الموانئ الجوية والبرية والبحرية وهيئة الإذاعة والتلفزيون.

٥. إيقاف كل التعيينات في القطاع الحكومي الاتحادي أو الولائي خلال العام ٢٠٢١م، والاعتماد على التعاقدات المؤقتة في حالة الحاجة العاجلة وذلك بعد أخذ موافقة من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

٦. فتح الإجازات بغير مرتب لجميع العاملين بالدولة لفترة تصل حتى ٥ سنوات، وترفع الطلبات من جميع العاملين بالدولة مباشرة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي التي ستناقش بدورها كل حالة مع الجهة المختصة.

٧. تفعيل وتوسيع نظام ضريبة القيمة المضافة وتطبيقه بنسبة ١٧٪ على كل السلع عدا الأطعمة والمشروبات والأدوية والورق والمطبوعات. مع تخفيض ضرائب القيمة المضافة على قطاع الاتصالات الى ٢٠٪.

٨. السماح للبنوك التقليدية بالعمل واعتماد سياسة نقدية تعتمد على سعر فائدة يصدر ويحدّث عبر بنك السودان المركزي، مع تحرير سعر الصرف.

٩. استحداث ضريبة تصل حتى ٤٠٪ من قيمة الأرض على الأراضي البيضاء.

١٠. الالتزام الكامل بمجانية التعليم لمرحلتي الأساس والثانوي، مع زيادة الرسوم لكل مؤسسات التعليم العالي الحكومي، بحيث تغطي الرسوم المفروضة على الطلاب منصرفات تلك المؤسسة. مع تقديم تحفيزات من بنك السودان المركزي للبنوك التجارية لتوفير قروض للطلاب الجامعيين، وتكون القروض مستردة بعد نهاية الدراسة وتطبق عليها فائدة بسيطة غير مركبة.

١١. اعتماد نظام الساعة في تحديد الأجور، واعتبار ٣٠ جنيه للساعة هو الحد الأدنى للأجور.

١٢. تخفيض التعرفة الجمركية كالآتي: السلع المصنعة ١٥٪ ، مدخلات الإنتاج ١٪ – ٥٪ ، السيارات ١٠٪. مع الغاء ما يعرف بالدولار الجمركي واعتماد سعر الصرف الحر.

# المنطلقات العامة لمشروع موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان للعام ٢٠٢١

## زيادة معدلات التشغيل:

بنهاية العام ٢٠١٨م بلغ عدد القوة العاملة ١٢,٠٠٠,٠٠٠ (١٢ مليون) سوداني، هذا يشمل جميع القطاعات من خاص وعام وزراعي ورعوي وصناعي وخدمات. وبالرجوع إلى إحصائيات التعداد السكاني، فإن عدد الشباب السودانيين ما بين ١٨ عاما وحتى ٦٠ عاما يبلغ ١٩ مليون سوداني. مما يعني أن هنالك حوالي ٧ مليون سوداني بلا عمل، وبالتالي فإن كل بنود الصرف في مشروع موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان تعمل على زيادة العاملين الى ١٤,٢ مليون سوداني.

## العمل على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية:

إن ضمان أن ينال كل مواطن سوداني الحقوق المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان يظل هدفاً استراتيجياً من أهداف الحزب وبالتالي ينعكس على كل برامجه والموازنة، وعليه فإن العمل على تحقيق فرص متساوية للجميع يظل ضمن المنطلقات الرئيسة لمشروع الموازنة هذا، ويظهر ذلك في عدة أوجه مثل برامج توفير التعليم الأساسي المجاني لكل المواطنين السودانيين، والعمل مع القطاع الخاص في تحسين برامج الصحة العامة والنقل والمواصلات العامة والاستصلاح الزراعي وشبكات الطرق والاتصالات.

## تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي:

العقبة الكبرى التي تواجه الدولة السودانية هي الانحدار المستمر للاقتصاد، لذا يهدف مشروع الموازنة للعام ٢٠٢١ قبل كل شيء إلى تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي الذي يسمح بالتنبؤ، ففي ظل اقتصاد غير مستقر لا يمكن التنبؤ بمتغيرات السوق وبالتالي لا يمكن لأحد الدخول في استثمار طويل المدى، ولأن الهدف الأول في هذه المنطلقات هو زيادة مستوى التشغيل الذي يعني بالضرورة زيادة الاستثمار في كل المجالات من زراعية وصناعية وخدمات فلا بد للموازنة أن توفر للمستثمر السوداني وغير السوداني بيئة موائمة تسمح له بالتنبؤ والاستثمار وفقا لتوقعات تكاليفه وأرباحه.

ومن ضمن معايير استقرار الاقتصاد ضبط التضخم، الأمر الذي له أثر مباشر على المستوى المعيشي للمواطنين، وأيضا العمل على أن يكون سعر العملة مقابل العملات الأجنبية مستقراً بصورة نسبية وحتى عندما يتغير يمكن التنبؤ بتغيراته.

## توفير الأمن والسلام:

اتساقاً مع الفلسفة الكلية لحزب بناء السودان فإن الدور الأساسي والأول لكل حكومة هو توفير الأمن للمواطنين، أحد معايير اختيار بنود الصرف في مشروع الموازنة ٢٠٢١ هو مدى إسهام بند الصرف

في تحقيق الأمن والسلام، فعلاوة على أن أكثر من ٨٪ من الموازنة موجهة بصورة مباشرة نحو تحقيق السلام والأمن فإن ما يقارب ٦٠٪ من المنصرفات التنموية هي في الأصل موجهة نحو المناطق المتأثرة بالحروب والنزاعات.

## تطوير النظام الحكومي:

أحد أهم بنود الصرف في مشروع موازنة حكومة ظل حزب بناء السودان هي تطوير الجهاز الإداري، ويطبق علي المستويين

١. مستوى التشريعي.
٢. مستوى التنفيذي.

في هذا المستوى ستعمل وزارة المالية مع الوزارات الأخرى والقطاع الخاص على تمويل دراسات قصيرة المدى لإيجاد الخلل في القوانين والتشريعات والمراسيم الحالية ثم إعداد قوانين بديلة وتقديمها للجهات التشريعية.

٣. تطوير على المستوى التنفيذي.

التركيز على ان تكون الجهود الحكومية محصورة في عدد محدود من الخدمات.ولكنها تؤدى بصورة عالية الكفاءة والسرعة ومن السهل لكل مواطن أن يستفيد منها.

# المؤشرات الاقتصادية

## النمو الاقتصادي:

انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي من ٢,٨٪ في عام ٢٠١٨ الى -١٪ في عام ٢٠١٩، وذلك وفقا للتقديرات الأولية.

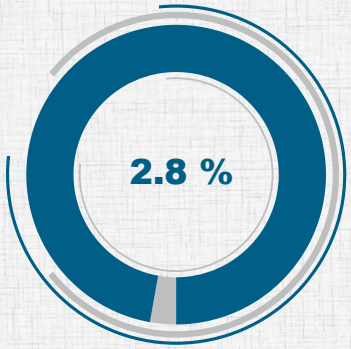


2018

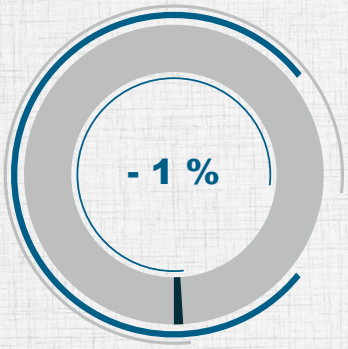


2019

## التضخم

ارتفع معدل التضخم إلى ٢٤٠٪ بنهاية نوفمبر ٢٠٢٠،
مقارنة مع ٥٧٪ بنهاية العام ٢٠١٩.

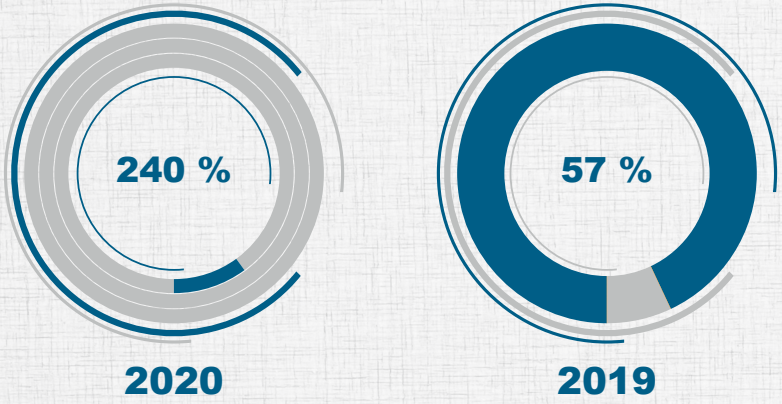

## عرض النقود:

ارتفع عرض النقود وشبه النقود من ٦٨٩,٥٩٧ مليون جنيه بنهاية العام ٢٠١٩، إلى ١.٩٧ مليار جنيه بنهاية نوفمبر ٢٠٢٠، أي بزيادة قدرها ٥٩٪.

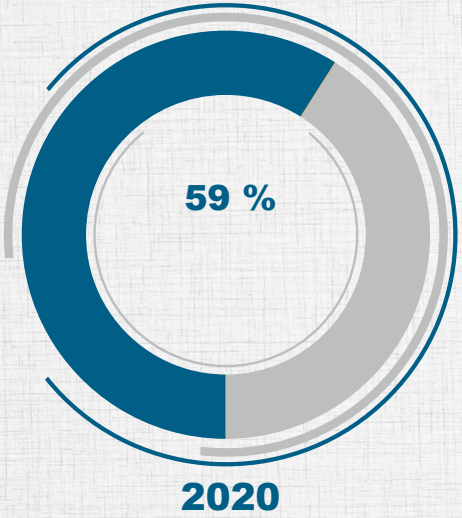


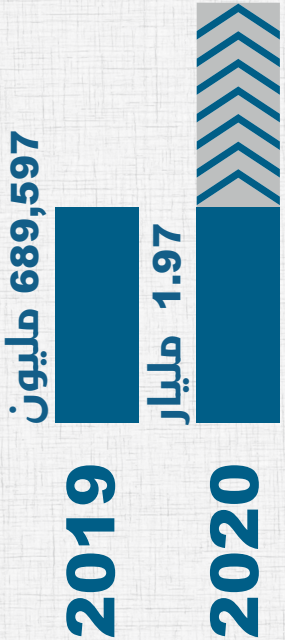

## ملخص التقديرات الكلية لموازنة العام ٢٠٢١

| البند | المبلغ مليار جنيه |
|---|---|
| الإيرادات | 1044.00 |
| المنصرفات الجارية | 886.97 |
| المنصرفات التنموية | 232.00 |
| العجز الكلي | (74.97) |
| نسبة العجز الى الناتج الإجمالي المحلي ٣,٧٪ | |

# الإيرادات

وفقاً لرؤية حزب بناء السودان «فإن الايرادات الحكومية سيتم تحصيلها عبر الضرائب وعبر الرسوم المفروضة على بعض الخدمات الحكومية» وتشمل الضرائب كل من ضريبة الدخل الشخصي وضرائب رأس المال وضريبة القيمة المضافة والتي عليها التركيز في مشروع موازنة ٢٠٢١ لسهولة تحصيلها وشمولية نطاقها.

فيما يخص الضرائب بصورة عامة فإن وزارة المالية بحكومة الظل تعمل على توسيع المظلة الضريبية أفقياً، أي زيادة عدد دافعي الضرائب، ويتم ذلك عبر إجراءات كثيرة، منها:

١. تقليل التعامل خارج الإطار البنكي لأقل مستوى.
٢. تجريم التعامل خارج الإطار البنكي فيما يخص الرواتب والأجور.
٣. تفعيل نظام القيمة المضافة وتطبيقه على كل السلع الكمالية.

أما فيما يخص الزيادة الرأسية في الضرائب، فلن تكون هنالك أي زيادة في الضرائب الحالية إلا على ضرائب رأس المال (العقار بصورة أساسية) حيث ستزيد تصاعديا حتى نسبة أقصاها ٤٠٪.

| البند | النسبة | القيمة مليار جنيه |
|---|---|---|
| إجمالي الإيرادات العامة والمنح الأجنبية | %100 | 1,044.00 |
| الإيرادات الضريبية | %66.08 | 687.37 |
| ضرائب الدخل والأرباح | %5.11 | 53.35 |
| ضرائب الملكية | %0.16 | 1.67 |
| ضرائب السلع والخدمات | %49.70 | 518.87 |
| ضرائب الأراضي البيضاء | %0.24 | 2.51 |
| ضرائب التجارة الدولية | %10.84 | 113.17 |
| ضرائب أخرى | %0.03 | 0.31 |
| المنح الأجنبية | %3.58 | 37.38 |

# الإيرادات

| البند | النسبة | القيمة مليار جنيه |
|---|---|---|
| إيرادات أخرى | %30.34 | 316.75 |
| رسوم عبور بترول الجنوب | %4.52 | 47.19 |
| دخل الملكية | %3.45 | 36.02 |
| مبيعات السلع والخدمات | %11.74 | 122.57 |
| مبيعات النفط | %7.49 | 78.20 |
| الرسوم الإدارية | %2.96 | 30.90 |
| مبيعات الشركات الحكومية غير النفطية | %0.15 | 1.57 |
| الغرامات والجزاءات | %0.04 | 0.42 |
| المنح الأجنبية | %3.58 | 37.38 |

# المنصرفات

## أهداف موازنة الظل للعام ٢٠٢١م هي تقليل بند المنصرفات الجارية وزيادة الصرف التنموي وذلك عبر الآتي:

- تقليل عدد الوزارات عبر الدمج.
- مشاركة وإدخال القطاع الخاص في بعض الهيئات الحكومية مثل الكهرباء والمياه.
- إضافة بنود صرف موجهة تحديداً للمناطق المتأثرة بالحروب (٨,٠٠٪ من الموازنة العامة)، والتركيز على أن تكون بنود صرف تنموية مثل شراء الجرارات الزراعية وتوفير الأسمدة والمبيدات وبناء المدارس.
- إلغاء الدعم الاستهلاكي للمحروقات والكهرباء وتوجيه الدعم للقطاع الإنتاجي (مما يزيد فرص العمل وزيادة الدخل وزيادة المعروض من السلع بالتالي انخفاض أسعارها للمستهلك)
- التخلص من بند دعم السلع الاستراتيجية مثل القمح وذلك عبر إضافة بند لدعم المبيدات والأسمدة والتقاوي.

# بنود المنصرفات

وفقاً لموازنة ٢٠٢٠-٢٠٢١م واتساقاً مع الرؤية الوطنية لحزب بناء السودان فإن بنود الصرف ينظر لها بإعتبارها إحدى اثنتين :

منصرفات جارية: وتشمل الرواتب والأجور الحكومية وشراء السلع اللازمة لتقديم الخدمات الحكومية.
منصرفات تنموية:وتشمل الصرف على بنود تعد استثماراً أو تساعد على الاستثمار وتكون على شكل أصول. وفي مشروع موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان تبلغ نسب الصرف ٧٩,٣٪ للصرف الجاري و٢٠,٧٪ للصرف التنموي.

وعلى كل جهة حكومية تقديم موازنة منصرفاتها على شكل برامج محددة، أما تلك الجهات التي لا تسمح طريقة عملها بغير الطريقة التقليدية، فإن محاور صرفها تنحصر في البنود الآتية:

| ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
|---|---|---|---|---|
| البند الأول | البند الثاني | البند الثالث | البند الرابع | البند الخامس |
| الأجور وتعويضات العاملين | شراء السلع والخدمات | الدعم والمساعدات الاجتماعية | شراء الأصول والمشاريع التنموية | سداد القروض المحلية والأجنبية |

## البند الأول: الأجور وتعويضات العاملين:

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القواعد الآتية: -

١. عدم تحميل البند الأول أي بنود صرف إضافية بما في ذلك المكافآت أو البدلات التي كانت تمول من بنود أخرى.
٢. عدم تعيين أي دفعات من الخريجين الجدد إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل اللازم من وزارة المالية.
٣. عدم إبرام أي تعاقدات مع ذوي الخبرات إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل اللازم من وزارة المالية.

## البند الثاني: شراء السلع والخدمات

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا الباب مراعاة القواعد الآتية: -

ترشيد الإنفاق لأقل درجة دون الإخلال بسير العمل، والابتعاد عن الإنفاق المظهري غير المرتبط بأعمال الجهة المعنية.

تشديد الانضباطِ المالي والإداري وعدم صرف أي مبالغ دون اتباع الإجراءات المالية الموضوعة سلفاً.

الاهتمام بالصيانة للمحافظة على الطاقات الإنتاجية وضمان استمرارية أداء الأجهزة والمعدات دون أعطال.

ترشيد الإنفاق على بند الأعياد والمواسم.

إعداد برامج متابعة الأداء للنفقات للتأكد من فاعلية كل مصروف لأقصى درجة فيما يخص شراء السلع والخدمات.

الالتزام بأحكام القانون بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.

مراعاة ضرورة تفضيل المنتج الوطني في المشتريات الحكومية طبقاً للقوانين والمعايير المنظمة.

وضع قاعدة معلومات عن المخزون لدى الجهات العامة والتعرف على احتياجات كل منها لتبادل الاستفادة من المخزون على المستوى القومي.

وعلى الجهات المختلفة موافاة وزارة المالية ببيان معتمد عن المخزون لديها مرفقاً بمشروع موازنتها، يوضح البيان الأصناف والكميات وتاريخ الدخول للمخزن ومدى احتياج الجهة لهذه الأصناف وإمكانية تحويل بعض هذه الأصناف لجهات أخرى تحتاج إليها.

تحميل الباب الثاني «شراء السلع والخدمات» بضريبة القيمة المضافة المستحقة على المشتريات الحكومية (الإنتاج المحلي) وذلك على البند والنوع المختص، أما في حالة الاستيراد فيتم صرف الضرائب والرسوم الجمركية على أنواعها المختصة بالباب الخامس «المصروفات الأخرى».

بيان بأسس ومبررات تقدير كل اعتماد وتحديد تكاليف كل خدمة ستؤدى أو سلعة ستشترى أو تنتج مع تحديد العائد منها على أساس دراسات اقتصادية ومالية متكاملة.

**وفيما يلي الأسس الواجب مراعاتها عند حساب تقديرات بنود وأنواع البند الثاني «شراء السلع والخدمات»: -**

## أ. وقود وزيوت سيارات الركوب:

على الجهات المختلفة إعداد بيان بوسائل النقل المملوكة لها والالتزام بوضع معدلات استهلاك الوقود والزيوت لكل وسيلة بما يضمن استمرارها في تأدية الخدمة طوال العام وعدم السماح بتجاوز هذه المعدلات.

## ب. الأدوات المكتبية والمطبوعات:

يجب أن تكون تقديرات الاعتمادات في حدود حاجة العمل الضرورية مع ترشيد الاستهلاك لهذه الأدوات المكتبية والمطبوعات ووضع خطة لتقليل استخدام الورق بنسبة ١٠٪ من السنة السابقة.

## ج. المياه والإنارة:

اتخاذ إجراءات عملية لترشيد استخدام المياه والإنارة، وأن تعكس تقديرات اعتمادات الموازنة هذا الترشيد مع موافاة وزارة المالية بالإجراءات التي اتخذتها الجهات لترشيد الإنفاق في هذا البند.

## د. الصيانة:

الالتزام بوضع برنامج لصيانة كل أصل من أصول الجهة المعنية لضمان استمرار الإنتاج وزيادته وتقدير الاعتماد لهذا البند طبقا لذلك، مع الالتزام بما يلي:

«...من ميزانية بند الصيانة....»

تخصيص ما لا يقل عن ١٠٪ لبند الصيانة من التكلفة الاستثمارية لمشروعات كل جهة.

عدم السماح بالتحويل من ميزانية بند الصيانة إلى بنود أخرى.

تضمين عقود الشراء بندا للصيانة.

إعداد خطة طويلة الأمد لصيانة الأصول المملوكة للدولة.

تشجيع التعاقد مع شركات الصيانة والاستفادة من تجارب الوزارات التي تتبع هذا الأسلوب.

تفعيل أقسام الصيانة بالجهات الإدارية وتطويرها لتطبيق سياسة ترشيد الإنفاق.

## ه. الاتصالات الهاتفية:

يحظر على الجهات زيادة الاعتمادات المقدرة لهذا الغرض أو تركيب أي هواتف جديدة بها خاصية الاتصال الدولي إلا بموافقة الوزير المختص للضرورة الحتمية وفي حدود الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض.

## و. السفريات الخارجية:

الحد من السفر للخارج للأفراد أو الوفود وأن يقتصر ذلك على المهام الرسمية الأساسية فقط وفي حدود أقل عدد ممكن، بما في ذلك الوفود التي يرأسها السادة الوزراء، والعمل على وضع الشروط والضوابط التي تحد من السفر للخارج إلا للضرورة القصوى وخاصة بعثات الدبلوماسيين.

## ز. المقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية:

يراعى في وضع تقديرات هذا النوع قصر رد قيمة تذاكر السفر شاملة الإضافات (ضريبة القيمة المضافة/الوجبة الغذائية) على حالات السفر الفعلي أو المأموريات المصلحية فقط.

## ح. النشر والإعلان والدعاية والاستقبال:

لا تكون الإعلانات والدعاية إلا فيما يرتبط باحتياجات العمل الضرورية مع مراعاة أن يكون النشر من خلال الصحف المحلية والمواقع الإلكترونية التابعة للجهات الحكومية، كما يحظر نشر التهاني أو التعازي في المناسبات المختلفة وكل ما من شأنه الإعلام عن مسؤولين أو مشرفين أو مساهمين بالجهات العامة والشركات الحكومية.

## ط. المؤتمرات الداخلية والخارجية والمهرجانات:

يجب أن تغطي إيرادات هذه المؤتمرات والمهرجانات تكلفة إقامتها وكافة التكليف المرتبطة بها، ويقتصر ما تتحمله الدولة من مساهمة في النفقات على تلك التي يرى أنها ذات صفة سياسية أو قومية حسبما تحدده وزارة الخارجية ويقرره مجلس الوزراء.

## ي. المكاتب الخارجية:

الحد من التوسع في المكاتب الخارجية وترشيد الإنفاق عليها، وعدم فتح مكاتب جديدة

إلا بموافقة مجلس الوزراء، وسداد جزء من مرتبات ومستحقات العاملين بهذه المكاتب في الداخل بالجنيه، لتخفيف الأعباء على الموازنة ولتحسين موقف ميزان المدفوعات.

### ك. المحتوى العلمي والثقافي المجاني:

تجميع المخصصات المطلوبة لهذا الغرض عبر الجامعات والمؤسسات البحثية.

### ل. المخزون السلعي والراكد:

على الجهات استنفاد مخزونها السلعي والراكد أولا قبل شراء أي مستلزمات جديدة فيما عدا المخزون الاستراتيجي ويحظر إدراج أي اعتمادات شراء جديدة طالما يتوفر بمخازن الجهات احتياجاتها والعمل على حوسبة المخزون السلعي على مستوى كافة الوحدات الإدارية، مع إعداد بيان معتمد بكل جهة موضحا الأصناف ومدى صلاحيتها وتوزيعها من مهمات وأثاث وأصناف مختلفة مع بيان المخزون الاستراتيجي لخلق قاعدة بيانات شاملة عن المخزون السلعي على مستوى الدولة وإجراء الدراسات التحليلية لتلك

البيانات ووضع نظام متكامل لإدارة هذا المخزون ورفع كفاءته بحيث يمكن تبادل احتياجات الجهات المختلفة من هذا المخزون على المستوى القومي وتبادل احتياجات الشراء من هذه الموجودات بالمخازن بدلا من شراء أصناف جديدة.

## البند الثالث: الدعم والمساعدات الاجتماعية

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القواعد الآتية: -

١. قصر الصرف على البنود الموجودة فعليا وعدم إضافة أي بنود دعم أو مساعدات جديدة إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل من وزارة المالية.

٢. قصر الصرف على الحتميات الضرورية التي يرى وجوب استمرارها وكل ما خلا ذلك يجب العمل على إيقافه فورا.

٣. يجب ألا يتجاوز الصرف الإداري على الدعم والمساعدات ( رواتب العاملين والمنصرفات الإدارية الأخرى) ٥٪ من قيمة الدعم.

## البند الرابع: شراء الأصول والمشاريع التنموية

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى عند وضع تقديراتها لهذا الباب مراعاة القواعد الآتية: -

١. أن تكون المشاريع المرصودة متوائمة مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.
٢. أن تكون المشاريع المرصودة تصب في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية طويلة المدى المقدمة من وزارة المالية.
٣. التركيز على إكمال المشاريع التي تجاوز تنفيذها ال ٥٠٪.
٤. إرفاق دراسة جدوى تفصيلية لكل مشروع مرصود علاوة على الخطة التمويلية المقترحة.
٥. عدم الاتفاق على أي قروض أو مساعدات خارجية إلا بالتنسيق مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
٦. مراعاة عدم الدخول في أي مشروع يغطيه القطاع الخاص ويستثنى من هذا المستشفيات والمدارس.

## البند الخامس: سداد القروض المحلية والأجنبية

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى عند وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القاعدة الآتية: -

**تحميل موازنة العام الجاري فقط ما هو مستحق فعلا خلال العام الجاري.**

**إضافة إلى بنود الصرف الرئيسية الخمسة أعلاه فالموازنة وفقا للرؤية الوطنية تعطي أولوية في الصرف لما هو متعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف أدناه:**

١. التركيز على الإنفاق الموجه لإنعاش النشاط الاقتصادي في البلاد والمؤثر على تسهيل عمل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وخلق فرص توظيف جديدة، والصرف هنا يتركز في الصرف على الطاقة الكهربائية وتوفير المياه وفتح الطرق ومسارات الرعي.

٢. دعم التعليم الأساسي والثانوي للتأكد من كل السودانيين يتلقون تعليما حتى نهاية المرحلة الثانوية. وتطوير التعليم الفني بهدف استيعاب ١٠٠ ألف طالب سنويا.

٣. الصرف على المناطق المتأثرة بالحروب بغرض إحلال السلام وإعادة تسكين المواطنين مثل إقامة مشاريع مياه الشرب ودعم الجمعيات الزراعية.

٤. رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتوجيه الفائض لتوفير بعض الخدمات الأساسية للشرائح الأكثر فقرا، مثل التأمين الصحي.

٥. الصرف على برنامج طموح يهدف الى تقليل موظفي الخدمة المدنية وتحويلهم الى القطاع الخاص.

# تفاصيل المنصرفات الحكومية حسب الفئات الوظيفية

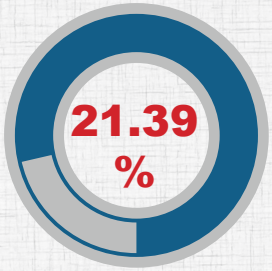


## الدفاع والشرطة والأمن

**239.35 مليار جنيه**

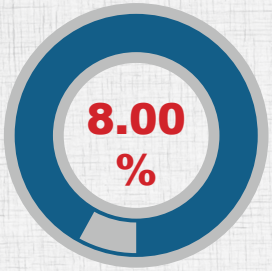


## إيقاف الحرب وشئون السلام

**89.52 مليار جنيه**

## التعليم

**112.46 مليار جنيه**

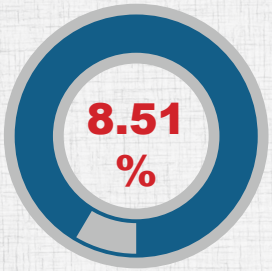


## الصحة

**95.22 مليار جنيه**

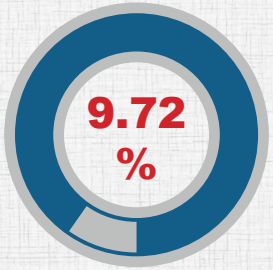


## توفير الطاقة الكهربائية

**108.76 مليار جنيه**

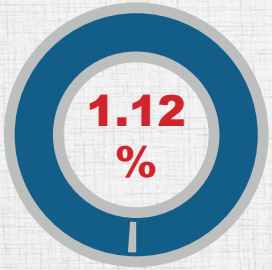


## إدارة الديون الحكومية

**12.53 مليار جنيه**

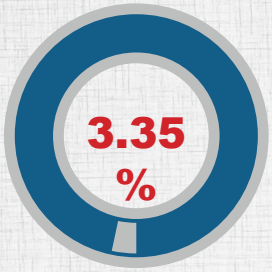


## مشاريع البنى التحتية

**102.50 مليار جنيه**




## القطاع المالي والاقتصادي

**37.49 مليار جنيه**

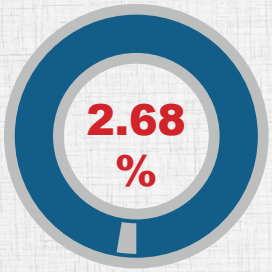


## القطاع الدبلوماسي

**7.27 مليار جنيه**




## القطاع السيادي

**29.99 مليار جنيه**

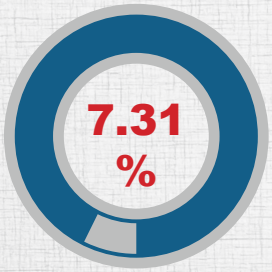


## الرعاية والضمان الاجتماعي

**117.49 مليار جنيه**




## القطاع الزراعي والحيواني

**81.80 مليار جنيه**

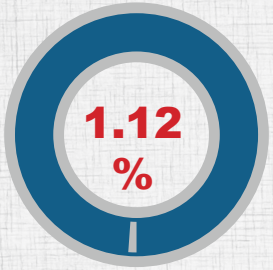


**وزارة الحكم المحلي والبلديات**

**12.53 مليار جنيه**

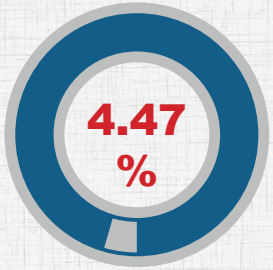


**السلطة القضائية وحكم القانون وديوان المراجع العام**

**50.02 مليار جنيه**

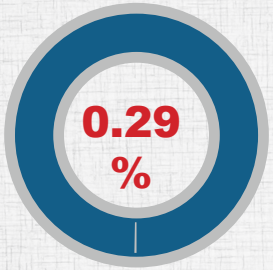


**الثقافة والسياحة**

**3.25 مليار جنيه**

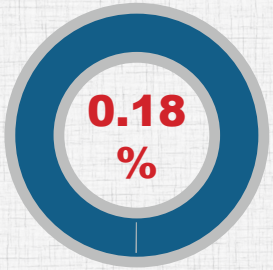


**البيئة**

**2.01 مليار جنيه**

**المجموع**

**1,118.97 مليار جنيه**

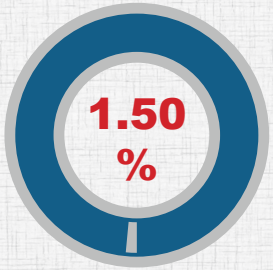


**البحث العلمي**

**16.78مليار جنيه**

## ٢٠٢١ موازنة جمهورية العراق حسب القطاعات

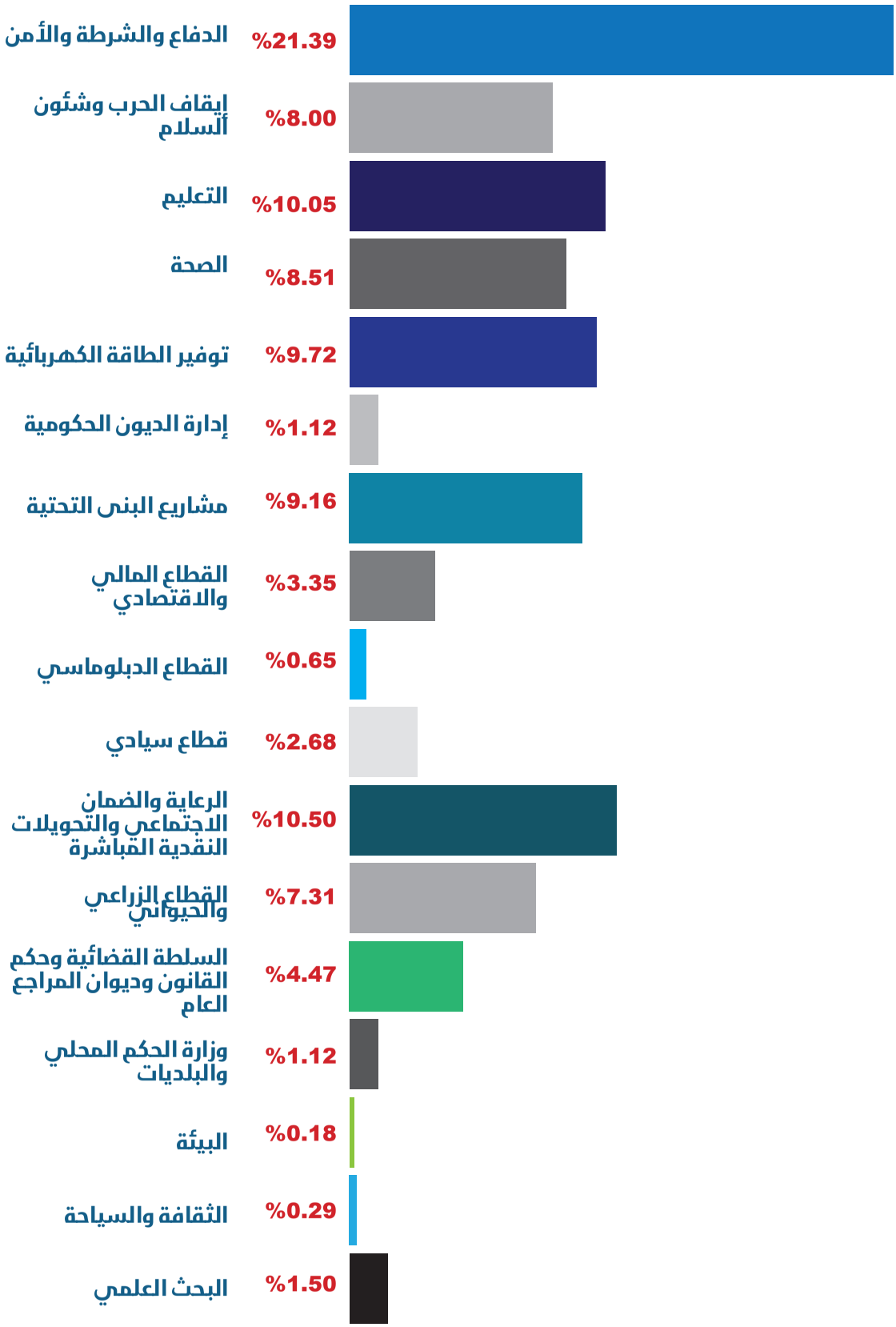

حزب بناء السودان
BINAA SUDAN PARTY
حكومة الظل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

# موازنة الدولة
# للعام ٢٠٢١